

اضواء على المذهب المالكي بالمغرب الأقصى في عهد الأدارسة

ذ. سلمان الصمدي
باحث في الفقه وأصوله
كلية الآداب- القنيطرة.

عرف المغاربة المذهب المالكي مبكرا، منذ أوائل زمن الأدارسة، واستمر هذا المذهب في الانتشار والامتداد حتى عم كل ربوع المغرب الأقصى فيما بعد، غير أن عددا من المؤرخين اعتبروا الدخول الفعلي للمذهب إلى المغرب الأقصى ابتدأ في منصف القرن الرابع الهجري، مع الفقيه أبي ميمونة درّاس بن إسماعيل الفاسي المتوفى سنة (357هـ) [1]، ومن هؤلاء المؤرخين الفقيه القاضي عياض (ت544هـ)، الذي لم يخص المغرب الأقصى بفرع مستقل في كتابه «ترتيب المدارك» إلا ابتداء من طبقة الفقيه دراس [2].

وقد تناول عدد من الدارسين قضية وجود المذهب المالكي في المغرب الأقصى في عهد الأدارسة، منهم:

- الدكتور محمد بنشريفة، في مقدمة تحقيقه لنوازل القاضي عياض المسماة: «مذاهب الحكام في نوازل الأحكام»، تناول فيه أوائل القضاة والمفتين الذين عاصروا دولة الأدارسة.

- الدكتور عمر الجيدي رحمه الله، في كتابه: «مباحث في المذهب المالكي في المغرب»، حيث تحدث في المبحث الأول الذي سماه: «المذهب المالكي في المغرب» عن دخول المذهب إلى الأندلس وتونس والمغرب [3]، وتناول الموضوع أيضا في كتابه: «محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي»، ضمن المحاضرة الأولى عند حديثه عن «الآفاق التي انتشر فيها المذهب المالكي» [4].

1- ترجمة الفقيه درّاس تنظر في:

- «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك» للقاضي عياض (81/6).

- «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» لمحمد مخلوف (153/1).

- «المستفاد في مناقب العُبّاد بمدينة فاس وما يليها من البلاد» لأبي عبد الله محمد بن عبد الكريم التميمي الفاسي (180/2).

2- «ترتيب المدارك» (148/5).

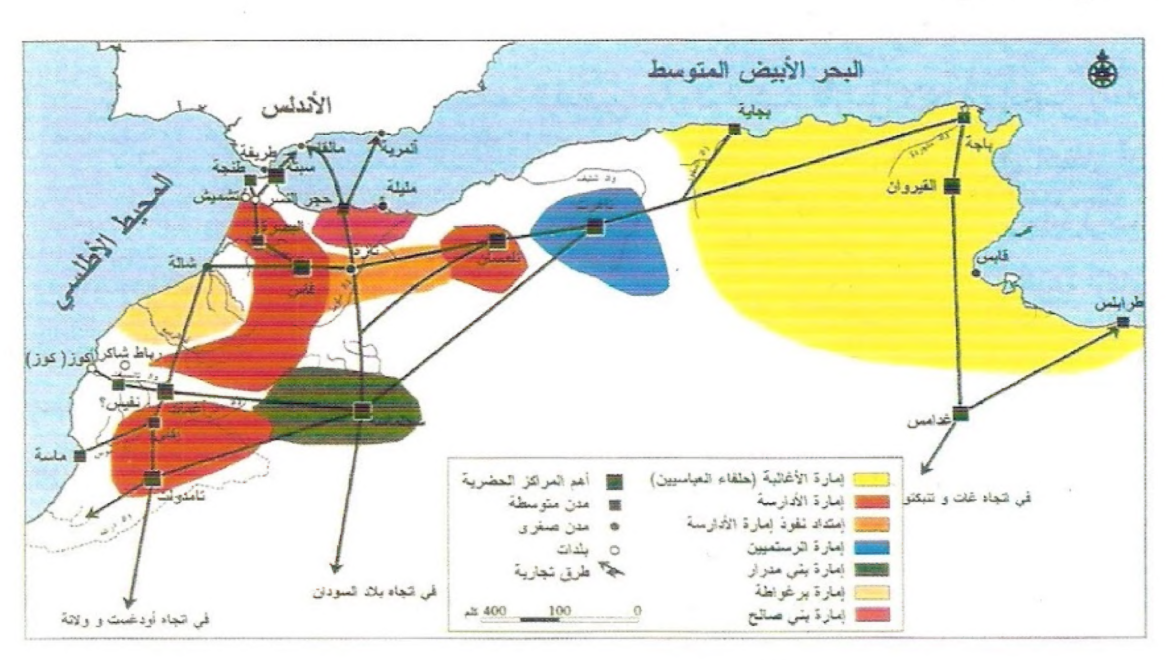
3- (ص15).

4- (ص25).

الدكتور محمد بن حسن شرحبيلي، في كتابه: «تطور المذهب المالكي في الغرب الإسلامي حتى نهاية العصر المرابطي»[1].

كما تطرق لهذه القضية أيضًا عدد من المؤرخين، في بحثهم حول المذهب الرسمي للدولة الإدريسية[2].

وسأحاول في هذه الورقات تأصيل وجود المذهب المالكي في المغرب الأقصى على عهد الأدارسة، من خلال إلقاء الضوء على بعض مظاهر انتشار المذهب في عهد الأدارسة، سواء تحت نفوذهم، أو نفوذ الإمارات المجاورة لهم، كإمارة بني صالح شمالا، وإمارة بني مدرار في سجلماسة في الجنوب الشرقي، وبني سليمان في تلمسان في الشمال الشرقي، كما توضح ذلك الخريطة التالية:



خريطة توضح نفوذ دولة الأدارسة والإمارات المعاصرة لها، من كتاب: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، تأليف: جماعة من المتخصصين، بإشراف: الدكتور محمد القبلي، ص:157.

---

1 ابتداء من ص 52.

2 ينظر على سبيل المثال:

«المغرب عبر التاريخ» لإبراهيم حركات (114/1).

«مجمل تاريخ المغرب» لعبد الله العروي (ص177).

«معالم تاريخ المغرب والأندلس» لحسين مؤنس (ص123) وغيرها.

1- الغموض الذي يكتنف فترة الأدارسة وأسبابه

يعاني الباحث في الفترة الممتدة من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة المرابطية من تاريخ المغرب، قلة المصادر التاريخية، خلافا للدول الأخرى المعاصرة لهذه الفترة، كالدولة الأموية في الأندلس، والدولة العباسية في المشرق، هذه الحال التي ينعتها محمود إسماعيل ب «مؤامرة الصمت التي حيكت قديما وحديثا حول تاريخ الأدارسة» [1]، ويتساءل في مقدمة كتابه عن تاريخ الأدارسة: «كيف يمكن التأريخ لدولة انعدم أو كاد إطارها المصدري» [2].

في هذا السياق، يذكر المؤرخون ضياع كتب قديمة ومهمة تؤرخ لهذه الحقبة من تاريخ المغرب، منها على سبيل المثال: كتب محمد بن يوسف الوراق الأندلسي ثم القيرواني المتوفى سنة (362هـ)، في أخبار تيهرت، ووهران، وتنس، وسجلماسة، ونكور، وبصرة المغرب [3]، ويذكر ابن الأبار (ت658هـ) أن نفس المؤلف صنف للحكم المستنصر في مسالك إفريقيا وممالكها ديوانا ضخما، وفي أخبار ملوكها وحروبهم كتبا جمّة [4].

ومن هذه المصنفات المفقودة أيضا نجد: كتاب «المقباس في أخبار المغرب والأندلس وتاريخ مدينة فاس»، لأبي مروان عبد الملك بن موسى الوراق، الذي عاصر دولة المرابطين وأوائل دولة الموحدين [5]، وغيرها من المصادر المهمة.

ولعل من أقدم كتب التاريخ التي وصلتنا متضمنة أخبارا عن هذه الحقبة:

- كتاب «تاريخ افتتاح الأندلس»، لأبي بكر ابن القوطية (ت367هـ).
- كتاب «المقتبس من أنباء الأندلس»، لأبي مروان ابن حيان (ت469هـ).

ومن أقدم ما وصلنا أيضا كتب بعض الجغرافيين، ويسميها العلامة المنوني «الجغرافيات»، ويرصد أهميتها في التأريخ فيقول: «وهذه الجغرافيات تستوعب أقاليم العالم الإسلامي في عصر تأليفها، ولمّا يصل الحديث بها إلى المغرب الكبير، تذكر السكان، والدول، والبلدان، والمسافات بينها، والأوضاع الاقتصادية، والأدبية، والعقائدية، فضلا عن نقط أخرى من صميم التاريخ، وبهذا وذاك، كان لهذه المدونات أهمية بين مصادر تاريخ المغرب» [6].

1- «الأدارسة حقائق جديدة» (ص10).

2- «الأدارسة حقائق جديدة» (ص10).

3- «المصادر العربية لتاريخ المغرب» لمحمد المنوني (25/1).

4- «التكملة لكتاب الصلة» (294/1).

5- «المصادر العربية لتاريخ المغرب» (24/1).

6- «المصادر العربية لتاريخ المغرب» (18/1).

ومن هذه «الجغرافيات» التي أفدتُ منها إشارات متعلقة بالمذهب المالكي في عهد الأدارسة:

- كتاب «صورة الأرض»، لأبي القاسم ابن حوقل، المتوفى(ت367هـ على وجه التقريب).
- وكتاب «أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المقدسي (ت380هـ).
- وكتاب «المسالك والممالك»، لأبي عبيد البكري (ت487هـ).

وبالوقوف على بعض المعلومات التاريخية، التي تصور الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمغرب، من الفتح الإسلامي وحتى فترة الأدارسة، تظهر معالم أسباب هذا الغموض الذي يلف حقبة الأدارسة، حيث لم ينعم المغرب في هذه الفترة بالهدوء والاستقرار إلا لِماما، فقد اتسم عصر الولاة بكثرة الثورات وحركات التمرد بسبب جور الولاة واستئثارهم بالسلطة والقرار، وبعد ذلك دخل المغرب عصر الإمارات المستقلة، والذي طبعه الصراع بين هذه الإمارات لإثبات الوجود، وتوسيع النفوذ.

هذه الأوضاع التي سادت في المغرب آنذاك، كانت السبب في «انقسامه على نفسه، وتسليط بعضه على بعض، مما أدى إلى بقائه زهاء ثلاثة قرون طُعمة لنيران الحروب، وميدانا لتجريب الحظوظ»، والنتيجة: أنه «في كل ذلك، إنما يزداد سوء حالة من ناحية انتشار الجهل، وعدم الاستفادة مما أتى به الفاتحون العرب...»[1].

فلا عجب إذن، في أن ينشأ هذا الفراغ في حركة التأريخ على العهد الإدريسي، لاسيما وكل بلد إنما يؤرخ له أبناؤه العارفون به، والمهتمون به أكثر من سواهم، إلا في بعض الحالات النادرة، ولدواع استثنائية، فما أحوجنا بحق إلى أن يُيَمِّمَ الباحثون والدارسون وجوههم شطر هذه الحقبة من تاريخ المغرب، عسى أن يظفروا بما لم يُتَح لمن سبقهم!

2- أضواء على المذهب المالكي تحت نفوذ الأدارسة

بعدما استَتَبَّ الأمر للأدارسة في المغرب الأقصى، بدأت الوفود العربية تقصدهم من كل حدب وصوب، وكان أهم هذه الوفود، وفود القرويين من تونس، وهي إحدى أكبر الحواضر المالكية في ذلك الزمان، ووفود من الأندلسيين.

يقول أبو الحسن ابن أبي زرع (ت726هـ): «وفي سنة تسع وثمانين ومائة، وفدت على إدريس وفود العرب من إفريقية وبلاد الأندلس، في نحو الخمسمائة من القيسية، والأزد،

1- «النبوغ المغربي في الأدب العربي» لعبد الله كنون (ص46) وما بعدها.

ومذحج، وبني يحصب، والصدف، وغيرهم، فسر إدريس بوفادتهم، وأجزل صلاتهم، وقربهم، ورفع منازلهم، وجعلهم بطانته دون البربر، فاعتز بهم لأنه كان فريداً بين البربر ليس معه عربي، فاستوزر عمير بن مصعب الأزدي، وكان من فرسان العرب وسادتها، ولأبيه مصعب مآثر عظيمة بإفريقية والأندلس، ومشاهد في غزو الروم كثيرة، واستقضى منهم عامر بن محمد بن سعيد القيسي من قيس عيلان، وكان رجلا صالحا ورعا فقيها، سمع مالكا وسفيان الثوري وروى عنهما كثيرا، ثم خرج إلى الأندلس برسم الجهاد، ثم جاز إلى العدوة، فوفد منها على إدريس فيمن وفد عليه من العرب، ولم تزل الوفود تقدم عليه من العرب والبربر من جميع الآفاق» [1].

ومن الوفود التي جاءت بعد ذلك أندلسيون ممن فروا عقب ثورة «الرَّبَض» الشهيرة، ومعظمهم من الفقهاء المالكية، وقد وصفهم المؤرخ الأندلسي أبو بكر ابن القوطية (ت367هـ) بأنهم قوم من أعلام قرطبة [2]، ثم قال: «... وافترقوا ولحقوا بساحل بلد البربر، وصاروا أهلها» [3].

ويصف أبو العباس أحمد بن محمد المقري (ت1041هـ) في «نفح الطيب» عموم ثائرة الربض بأهل العلم والورع بقرطبة، مثل: يحيى بن يحيى الليثي صاحب مالك، وأحد رواة الموطأ عنه، وطالوت الفقيه وغيرهما [4].

ويلخص المورخ أبو العباس أحمد بن خالد الناصري (ت1315هـ) أحداث واقعة «الرَّبَض»، وهجرة الفقهاء عقبها في كتابه «الاستقصا» فيقول: «كان الحكم بن هشام الأموي صاحب الأندلس، صدرت منه لأول إمارته هَنَات أوجبت قيام جماعة من أهل الورع عليه، فيهم: يحيى بن يحيى الليثي، صاحب مالك، وراوي الموطأ عنه، وطالوت الفقيه، وغيرهما، فخلعوا الحكمَ وبايعوا بعض قَرابته، وكانوا بالربض الغربي من قرطبة، فقاتلهم الحكم وكثروه وكادوا يأتون عليه، ثم أظفره الله بهم، ووضع فيهم السَّيف ثلاثة أيام، وهدم دورهم ومساجدهم، وفر الباقون منهم، فلحقوا بفاس المغرب الأقصى، وبالإسكندرية

1- «الأنيس المطرب» (ص13).

2- «تاريخ افتتاح الأندلس» لابن القوطية (ص68).

3- «تاريخ افتتاح الأندلس» لابن القوطية (ص68).

4- «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب» للمقري (399/1).

من أرض مصر، فأما اللاحقون بفاس فأنزلهم إدريس رحمه الله بعدوة الأندلس، فأضيفت إليهم...» [1].

ويذكر الناصري أيضا، أن هؤلاء النازحين كانوا أربعة آلاف أهل بيت [2].

وقد كان لهؤلاء الوفود - دون شك - أثر كبير في نشر المذهب المالكي بفاس وجل ربوع المغرب الأقصى، لأن أغلبهم فقهاء ووجهاء مالكية، و«للفقه رونق ووجاهة» كما يقول المقري [3]، فمنهم كان الوزير والقاضي كما سبق ذكره، ومنهم سوف يكون- بلا شك – بقية الأعيان، من محتسبين، وعدول، ومشاوَرين، وكُتاب، ومدرسين، ومفتين، وخطباء، وغيرهم من أصحاب الخِطط التي لها تأثير في التوجهات الدينية والثقافية للمجتمع المغربي.

ومع أن غالبية هؤلاء الوافدين استقروا بالعاصمة فاس، إلا أن عددا منهم تفرقوا في أرجاء المغرب، وسكنوا في مناطق مختلفة كأزقور، وأغمات، وأغيغي، ووليلي... [4]

ثم كانت سنة (245هـ)، شاهدة على حدث كبير، سوف يكون له أثر عظيم في ترسيخ الهوية المالكية في ربوع المغرب الأقصى، ألا وهو بناء جامع القرويين على يد سيدة من مهاجرة القرويين، تدعى: أم البنين فاطمة بنت محمد الفهرية [5].

ومن الإشارات الهامة، التي يستفاد منها وجود المذهب المالكي في فاس في العهد الإدريسي تتلمذ الفقيه دراس بن إسماعيل (ت357هـ) على شيوخ بلده، يقول القاضي عياض في ترجمته من «ترتيب المدارك»: «من أهل فاس، سمع من شيوخ بلده»، كما سمع «بإفريقية من

---

[1]- «الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى» (223/1)، وانظر أيضًا في وقائع حادثة الربض ونزوح قسم من أصحابها نحو المغرب:
- «الحلة السيراء» لابن الأبار (ص44).
- «البيان المُغرب في أخبار الأندلس والمغرب» لابن عذاري (77/2).

[2]- «الاستقصا» (223/1).

[3]- «نفح الطيب» (221/1).

[4]- «المسالك والممالك» للبكري (845/2).

[5]- ينظر عن بناء جامع القرويين:
- «الأنيس المطرب» (ص29).
- «جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس» لعبد الهادي التازي.

أبي بكر ابن اللباد، وبالأندلس من شيوخها»[1]، ففي كلامه إشارة إلى أن فاسا حينئذ كان بها فقهاء مالكية، مما يعني وجود المذهب المالكي بها.

وإذا انتقلنا إلى مدينة البصرة، بصرة المغرب، وهي إحدى الحواضر الكبيرة التي أسسها الأدارسة، ثم خربت فيما بعد، فإننا نجد القاضي عياضا يورد أسماء بعض الفقهاء المالكية بها أيام الأدارسة وهم:

الفقيه أبو هارون عمران بن عبد الله العمري البصري، المتوفى بها سنة (313هـ)[2].

- الفقيه أحمد بن حذافة البصري، وهو من أقران الفقيه أبي هارون[3].
- الفقيه بشار بن بركانه، وهو من أقرانهما كذلك[4].

وفي سبتة، نجد أيضا ذكرا لعدد من الفقهاء مما يؤكد لنا مالكيتها على عهد الأدارسة، ومن هؤلاء الفقهاء:

الفقيه عيسى بن علاء بن نذير بن أيمن، ولي قضاء سبتة، وتوفي بها سنة (336هـ) عن ست وثمانين سنة[5].

الفقيه جبر الله بن القاسم الفارسي، يقول عنه بلديُّه القاضي عياض: «من مشاهير فقهائها - أي سبتة - ومتقدميهم، سمع منه عيسى بن سعادة الفارسي»[6]، ولم يزد القاضي في ترجمته فوق هذه العبارة شيئا، لكننا نجد ابن القاضي (ت960هـ) في «جذوته» ينسبه إلى مدينة فاس، ويذكر ما يفيد تقدم طبقته كثيرا فيقول: «نزيل عدوة الأندلس من مدينة فاس... وهو ممن أدخل علم مالك إليها، ومن مشاهير فقهائها ومتقدميهم، لقي أصبغ بن الفرج وسمع منه»، ويذكر أيضا أن درّاس بن إسماعيل أدركه، وعرض عليه مسائل كتاب ابن المواز... إلى آخر ما أورده[7]، مما يدل على أن الفقيه جبر الله عاش معظم القرن الثالث الهجري، أي صدر الدولة الإدرسية، وقد توفي شيخه أصبغ بن الفرج سنة (225هـ)[8].

1- «ترتيب المدارك» (81/6).
2- «ترتيب المدارك» (148/5).
3- «ترتيب المدارك» (149/5).
4- «ترتيب المدارك» (149/5).
5- «تاريخ علماء الأندلس» لابن الفرضي (380/1)، و«ترتيب المدارك» (276/6).
6- «ترتيب المدارك» (85/6).
7- «جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام بمدينة فاس» (ص174).
8- «ترتيب المدارك» (17/4).

الفقيه عيسى بن سعادة السجلماسي، المتوفى سنة (355هـ)، قال عياض: «من فقهاء بلدنا ومشاهير المغرب، أخذ ببلده عن جبر الله ابن القاسم» [1].

- الفقيه أبو الحسن السلفاني، وقد هاجر إلى مصر قديما [2].

وفي مدونة ابن القاسم (ت192هـ) نجد ذكرا لمدينة طنجة في موطنين:

الأول: جواب عن مسألة القضاء على صاحب الدار الغائب: «...إلا أن تكون غيبته تطول، فينظر في ذلك السلطان، مثل من يغيب إلى الأندلس أو طنجة...» [3].

والثاني: جواب على مسألة تزويج البكر التي يغيب عنها وليها: «قال مالك: إذا غاب غيبة منقطعة، مثل هؤلاء الذين يخرجون في المغازي فيقيمون في البلاد التي خرجوا إليها، مثل الأندلس أو إفريقية أو طنجة، قال: فأرى أن يُرفع أمرها إلى السلطان فينظر لها ويزوجها» [4].

وهذا يدل على اتصال بين المشرق والمغرب، يستشف منه انتقال المذهب المالكي إلى طنجة وما جاورها من بلاد المغرب الأقصى مبكرًا.

وفي أغمات بالسوس الأقصى جنوبا، نجد الرحالة الجغرافي الشهير أبا القاسم محمد ابن علي ابن حوقل (ت بعد367هـ)، والذي زار هذه المنطقة، يرصد وجود المذهب المالكي بها في كتابه «صورة الأرض»، فيقول: «وأهل السُّوس فرقتان مختلفتان، مالكيون أهل سُنّة، وموسويُّون شيعة...» [5]، وقد تدافعت هاتان الفرقتان وتقاتلتا إلى أن كانت الغَلَبة للمالكية فيما بعد.

3- أضواء على المذهب المالكي في الإمارات المعاصرة للأدارسة

إذا ما خرجنا عن نطاق الحكم الإدريسي، ودخلنا الإمارات الصغيرة المجاورة، فإننا نجد أدلة وإشارات كثيرة متعلقة بوجود المذهب المالكي.

ففي إمارة بني صالح شمالا، وقاعدتُها النكور، نجد ما يفيد غلبة المذهب المالكي فيها، وتمسك أمرائهم به من أول عهدهم، يقول البكري: «ولم يزل آل صالح على السُّنة

1- «ترتيب المدارك» (277/6).

2- «ترتيب المدارك» (276/5)، ذكره في طبقة ابن شعبان المتوفى سنة (355هـ).

3- «المدونة» (268/4).

4- «المدونة» (106/2).

5- «صورة الأرض» (ص91).

والجماعة، والتمسك بمذهب مالك بن أنس رضي الله عنه، وكان صالح وابنُه سعيد يصلّيان بالناس، ويخطبان ويحفظان القرآن» [1].

ويصف الأمير عبد الرحمن بن سعيد بن صالح فيقول: «وكان عبد الرحمن فقيها بمذهب مالك» [2].

ويذكر ابن خلدون (ت808هـ) تمسك جريج بن أحمد المبايَع بالإمارة في بني صالح سنة (336هـ) بمذهب مالك، سيرا على سنن أسلافه: «وكان على مذهب سلفه في الاقتداء والعمل بمذهب مالك، إلى أن مات آخر سنة ستين وثلاثمائة» [3].

وممن احتفظت لنا المصادر بأسمائهم من الفقهاء المالكية ببني صالح، بالإضافة إلى أمرائها المذكورين: الفقيه قاضي مليلة، أبو جعفر أحمد بن الفتح المليلي، المتوفى سنة (332هـ) [4].

وفي إمارة بني سليمان شرقا، وقاعدتها تلمسان، وهم أبناء عمومة الأدارسة وأصهارهم، بزواج المولى إدريس الثاني من ابنة عمه سليمان، يؤكد البكري مالكية هذه الإمارة منذ القدم، فيقول: «ولم تزل تلمسان دارا للعلماء والمحدّثين وحملة الرأي على مذهب مالك» [5].

وفي سجلماسة جنوبا، وهي حاضرة إمارة بني مدرار، لا يمكننا القول بغلبة المذهب المالكي فيها أيام الأدارسة، لأن المعطيات التاريخية التي بين أيدينا عن هذه الإمارة، تفيد أن المذهب الرسمي فيها كان هو المذهب الخارجي الصفري، لكن لما بويع الأمير محمد بن الفتح (332هـ)، أعلن انتماءه للسنة ومذهب مالك، ونبذ ما سواه من مذاهب الخوارج، وتسمّى بالشاكر لله، يقول البكري: «وكان محمّد بن الفتح سنيا على مذهب المالكية، يحسن السيرة ويظهر العدل، إلا أنه تسمّى بأمير المؤمنين سنة اثنتين وأربعين، وتلقّب بالشاكر لله، وضربت بذلك الدراهم والدنانير» [6].

1- «المسالك والممالك» (772/2).

2- «المسالك والممالك» (766/2).

3- «تاريخ ابن خلدون» (286/6).

4- «تاريخ علماء الأندلس» (75/1).

5- «المسالك والممالك» (746/2).

6- «المسالك والممالك» (840/2).

غير أنه يمكننا القول بأن سجلماسة قد عرفت المذهب المالكي قبل تحول الشاكر لله إليه، ونبذه مذهب الخوارج، وما اختياره للمذهب المالكي دون سواه من المذاهب إلا دليل على وجود المذهب قديما بتلك البلاد، ويؤيد هذا الأمر استيطان أعداد من النازحين الأندلسيين عقب حادثة الربض سجلماسة، ومساهمتهم في نسيجها المجتمعي، حتى إن البكري يسوق رواية تعزو تأسيس مدينة سجلماسة لأحد هؤلاء النازحين، وإن عقّب عليها بالتضعيف وبترجيح الرواية التي ساقها قبل، والتي تفيد بناء المدينة قبل زمن حادثة الربض، إلا أنها تشير إلى وجود العنصر الأندلسي السني بالمنطقة قديمًا.

يقول البكري: «وذكر آخرون أنّ مدرارا كان حَدّادا من ربضية الأندلس، فخرج عند وقعة الربض، فنزل منزلا بقرب سجلماسة، وموضع سجلماسة إذ ذاك بَراح يجتمع فيه البربر وقتا ما من السنة يتسوَّقون... وكان مدرار يحضر سوقهم بما يُعِدُّ لها من آلات الحديد، ثم ابتنى بها خيمة وسكنها، وسكن البربر حوله، فكان ذلك أصل عمارتها، ثم تمدنت»[1].

وهذا الأمر في نظري، هو ما حدا بالجغرافي أبي عبد الله المقدسي (ت380هـ)، الذي زار سجلماسة قديما، إلى وصف أهلها في كتابه «أحسن التّقاسيم» بقوله: «وهم أهل سنة، وقوم جياد بها، علماءُ وعقلاء...»[2].

كما نجد البكري يذكر أن ابن تجامان - وهم قوم على مقربة من سجلماسة - كانوا أهل سنة وجماعة[3].

وممن انتسب إلى سجلماسة من المالكية، قبل زمان الشاكر لله وبعده:

- أبو الحسن علي بن خلف السِّجِلماسي، ذكره القاضي عياض فيمن ألّف مسندا للموطأ[4].

- أبو يحيى حمّاد بن يحيى السجلماسي، من تلاميذ سحنون[5].

- وأبو موسى عيسى بن سعادة السِّجلماسي، المذكور آنفا في مالكية سبتة.

ويذكر القاضي عياض في ترجمة أبي إسحاق السَّبائي المتوفى سنة (356هـ): أن رجلا قصده من سجلماسة، «فلما عرف الشيخ بذلك قال: أنا أقوم إليه، فتلقاه وسلم عليه، ووقف

1- «المسالك والممالك» (2/837).

2- «أحسن التقاسيم» (ص231).

3- «المسالك والممالك» (2/835).

4- «ترتيب المدارك» (2/81).

5- «ترتيب المدارك» (4/97).

عليه، ووقف معه ساعة، ثم دخل كئيبا، فجثا على ركبتيه، وجعل يضرب بيديه إحداهما على الأخرى ويسترجع، فسئل فقال: رجل من سجلماسة جاء إلى زيارتي، وما قَدْري أن أُزار من سجلماسة، والله الذي لا إله إلا هو ما أستحق إلا من يُجلسني في الزُّقاق» [1].

ويذكر القاضي أيضا من ضمن مؤلفات أبي محمد ابن أبي زيد القيرواني (ت386هـ): «رسالة إلى أهل سجِلماسة في تلاوة القرآن» [2]، والظاهر أنها جواب على سؤال ورده منها.

كل هذه إشارات تدل على وجود المذهب المالكي بسجلماسة قديما.

نتائج

نستخلص مما سبق ذكره نتائج أهمها:

– أن المغرب الأقصى عرف المذهب المالكي منذ أوائل العهد الإدريسي، وعليه فإن المزاعم التي يدعيها بعض الباحثين من كون المغرب الأقصى لم يعرف المذهب إلا متأخرا في أواسط القرن الرابع الهجري باطلة لا أساس لها [3].

– وأن الحواضر الشمالية الخاضعة لنفوذ الأدارسة، والتي أسعفتنا المصادر بنُتَف من أخبارها، كانت مالكية، وأن إمارتا بني صالح وبني سليمان لم تعرفا غير المذهب المالكي، وفي أغمات بالسوس الأقصى وسجلماسة ثبت وجود المذهب المالكي قديما مع كونه كان مزاحَما من مذاهب أخرى.

– وأن الأدارسة احتضنوا المذهب المالكي وأفسحوا له، باحتضانهم للوافدين من القرويين والأندلسيين، الذين كان لهم دور حاسم في نشره وتوطيده في فاس وربوع المغرب الأقصى.

– وأن صنيع القاضي عياض في «ترتيب المدارك»، بإفراد المغرب بفرع مستقل مع الفقيه دراس بن إسماعيل، القصد منه جعل محطة ينطلق منها التأريخ للدرس الفقهي المالكي في المغرب الأقصى، حسب ما تتيحه المصادر، لا تحديد تاريخ لدخول المذهب إلى المغرب الأقصى، حيث تبين أن كلام عياض نفسه يفيد وجود المذهب المالكي بالمغرب قبل دراس، فضلا عن كلام غيره من المؤرخين والجغرافيين القدماء.

1- «ترتيب المدارك» (71/6).

2- «ترتيب المدارك» (218/6).

3- منهم على سبيل المثال الدكتور محمود سعيد ممدوح في كتابه «طي القرطاس بتعيين مذهب الإمام إدريس بن إدريس ساكن فاس»، يقول في (ص35): «المغرب الأقصى، بلاد إدريس بن إدريس، في عصره وقبله وبعده لمدة طويلة، كان منقطع الصلة عن الإمام مالك، وكتابه الموطأ، والرواة عنه حديثا وفقها، ولم يعرف لهم أي وجود في المغرب، ولم ينقل نص واحد يعتمد عليه يمكن أن يفيد غير ذلك».